

# الحرب الروسية الأوكرانية: الخلفيات الاستراتيجية والأسباب السياسية

المشرف الدكتور كميل حبيب

حسين يحيى سلمان

جامعة بيروت العربية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية

مقدمة

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، أصبحت روسيا وأوكرانيا دولتين مستقلتين، لكن علاقتهما لم تكن خالية من التوترات السياسية والاستراتيجية، فالترابط الجغرافي والثقافي والاقتصادي بين البلدين جعلهما في مواجهة مستمرة، تتأرجح بين التعاون تارة والنزاع تارة أخرى. ومع تصاعد التوترات بين روسيا والغرب، برزت أوكرانيا كمحور صراع رئيسي بين القوى الدولية، نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي ولتاريخها الطويل كجزء من المجال الحيوي الروسي.

يكتسب الباب الأول من هذه الدراسة أهميته من خلال تحليل المعطيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية لكل من روسيا وأوكرانيا، لفهم الأسس التي بُنيت عليها هذه العلاقة المتوترة والتي أفضت في النهاية إلى نزاع عسكري. فروسيا بمساحتها الشاسعة ومواردها الضخمة، سعت دائماً إلى الحفاظ على مجال نفوذها، بينما كانت أوكرانيا تسعى إلى تعزيز استقلالها والاقتراب من الغرب، وهو ما وضعها في موضع استقطاب حاد بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا.

وشهد التاريخ الحديث محطات فارقة أثرت على العلاقات الروسية الأوكرانية، بدءاً من تفكك الاتحاد السوفياتي، مروراً بالثورة البرتقالية في عام ٢٠٠٤، وصولاً إلى أحداث ثورة الميدان وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، وانتهاءً بالحرب الشاملة التي اندلعت في شباط عام ٢٠٢٢.

وفي هذا السياق، كان الاستعراض الشامل للموقع الجغرافي لكلا البلدين، وأهميتهما الاستراتيجية، والعوامل التي جعلت من هذا النزاع حتمياً. ويشكل الموقع الجغرافي لكل من روسيا وأوكرانيا عاملاً محورياً في تحديد ديناميكية العلاقات بينهما. فروسيا، باعتبارها الدولة الأكبر في العالم، تسيطر على موارد طبيعية هائلة وتمتد أراضيها عبر قارتي آسيا وأوروبا، وقد كان لهذه الجغرافيا تأثير كبير على سياساتها الأمنية والدفاعية، حيث اعتمدت دائماً على إنشاء مناطق عازلة تحميها من أي تهديدات خارجية. في المقابل، تتمتع أوكرانيا بموقع استراتيجي يجعلها بوابة بين روسيا وأوروبا، مما جعلها محل صراع بين القوتين.

وتعتبر أوكرانيا بالنسبة لروسيا امتداداً طبيعياً لمجالها الاستراتيجي، ليس فقط بسبب التاريخ المشترك، ولكن أيضاً بسبب ارتباطها بالبنية التحتية الاقتصادية الروسية، لا سيما في مجال الطاقة. وبالمقابل، فإن الغرب ينظر إلى أوكرانيا باعتبارها جزءاً من مشروع توسيع الديمقراطية الليبرالية، ومحطة رئيسية في استراتيجيات الاحتواء والتطويق للنفوذ الروسي.

## ١- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول أن تسلط الضوء على صراع دولي معقد، شغل العالم بأسره من زواياها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية. فالحرب الروسية الأوكرانية لم تكن مجرد نزاع بين دولتين جارتين، بل تحولت إلى أزمة عالمية بامتياز، تداخلت فيها حسابات القوى الكبرى، وتقاطعت على أرضها مشاريع التوسع والنفوذ والهيمنة بين الشرق والغرب. وتعتبر أوكرانيا، بحكم موقعها الجيوسياسي الفريد والذي

يربط بين روسيا وأوروبا، نقطة تجاذب وصراع قديم متجدد؛ إذ طالما شكلت منطقة نفوذ استراتيجية تتصارع عليها القوى الكبرى، سواء في زمن الإمبراطوريات أو في العصر الحديث خلال الحرب الباردة وبعدها.

## ٢- الإشكالية

في ظلّ التحوّلات العميقة التي يشهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، برزت الحرب الروسية-الأوكرانية بوصفها التجلي الأبرز للصراع البنيوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حول شكل القيادة العالمية. فالمواجهة الدائرة في أوكرانيا لا يمكن مقاربتها كنزاع ثنائي محدود، بل كصراع استراتيجي ممتد يعبر، في جوهره، عن احتدام التنافس بين قوة مهيمنة تسعى إلى الحفاظ على نظام أحادي القطبية تسيطر فيه على آليات صنع القرار الدولي، وقوة صاعدة تحاول إعادة التوازن إلى هذا النظام وكسر الاحتكار الأميركي للنفوذ العالمي.

بناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى تُعدّ الحرب الروسية-الأوكرانية ساحة انعكاس للصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا على قيادة النظام الدولي؟ وهل تسهم مخرجات هذا الصراع في الحفاظ على الهيمنة الأميركية الأحادية أم في الدفع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب؟  
وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية

## ٣- الفرضية

تمثل أوكرانيا نقطة ارتكاز استراتيجية في الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا، إذ تسعى واشنطن إلى استخدامها كورقة ضغط ضمن سياسة الاحتواء الهادفة إلى كبح القوة الروسية، في حين تعتبرها موسكو جزءاً من مجالها الحيوي ومحوراً في أمنها القومي، كما تتحرك واشنطن في إدارة الصراع الأوكراني من منطلق الحفاظ على نظام أحادي القطبية، من خلال استنزاف القدرات الروسية، ومنعها من استعادة دورها كقوة عظمى قادرة على تعديل موازين القوة العالمية.

## ٤- منهج الدراسة

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، كما اقتضت الدراسة اعتماد المنهج التاريخي عند تناول الخلفيات التاريخية للصراع من خلال استعراض المراحل التي مرّت بها العلاقة بين روسيا وأوكرانيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وصولاً إلى المحطات المفصلية التي عرفها النزاع عام ٢٠١٤، عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وتساعد التوتر في شرق أوكرانيا.

-خطة البحث: قسّم البحث إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مكانة روسيا العالمية وعقيدتها الاستراتيجية

المبحث الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة لكل من روسيا والغرب

المبحث الأول: مكانة روسيا العالمية وعقيدتها الاستراتيجية

## مقدمة

لطالما كانت روسيا لاعباً أساسياً في السياسة الدولية، حيث تمتلك إرثاً تاريخياً وجغرافياً وثقافياً مكنها من أن تكون من بين القوى العالمية المؤثرة. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، شهدت روسيا مرحلة انتقالية غير مسبوقة، انتقلت خلالها من قوة عظمى إلى دولة تحاول إعادة بناء مكانتها وسط بيئة دولية متغيرة. فقد ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي ترسانة نووية ضخمة، وعضوية دائمة في مجلس الأمن، لكن التحديات التي واجهتها خلال التسعينيات جعلت البعض يعتبر أنها فقدت مكانتها كقوة عظمى، وتحولت إلى مجرد قوة إقليمية تعاني من أزمت سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة.

مع تولي الرئيس بوريس يلتسن الحكم، حاولت روسيا تبني نهجاً جديداً يقوم على التقارب مع الغرب، لكن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث وجد الكثيرون داخل روسيا أنها أضعفت البلاد وجعلتها تابعة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). ورأى البعض أن روسيا في عهد يلتسن فقدت هيبته الدولية، حيث عانت من أزمات اقتصادية وسياسية داخلية، واجهت تحديات خطيرة في إعادة بناء مؤسساتها العسكرية والاقتصادية.

### المطلب الاول

#### اولاً: انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيره على روسيا

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي نقطة تحول جوهريّة في السياسة الدولية، حيث أدى إلى انتهاء الثنائية القطبية التي ميزت النظام العالمي خلال فترة الحرب الباردة، وفتح المجال أمام الولايات المتحدة للانفراد بقيادة العالم. لقد أدى هذا الانهيار إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاقتصادية لروسيا، حيث انتقلت من دولة عظمى ذات نفوذ عالمي إلى كيان يسعى لإعادة بناء نفسه داخلياً وخارجياً. فقد ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي ترسانة نووية ضخمة، ومساحة شاسعة، وموقعاً جغرافياً استراتيجياً، لكنها في المقابل واجهت أزمات سياسية واقتصادية حادة نتيجة الانهيار المفاجئ للنظام الشيوعي، وما تبعه من اضطرابات داخلية وتحولات جذرية في سياساتها الخارجية.

إلى جانب العامل السياسي، لعبت الجغرافيا الروسية دوراً بارزاً في تحديد سياساتها عبر التاريخ، حيث تعد روسيا دولة ذات امتداد جغرافي هائل، يدها ١٥ بلداً وتمتد من أوروبا إلى آسيا، مما جعلها دولة ذات طبيعة قارية يصعب الدفاع عنها بسهولة. هذه الجغرافيا فرضت على روسيا تحديات أمنية كبرى، حيث كان عليها دائماً تأمين حدودها الواسعة من أي تهديدات خارجية، كما أنها حرمتها من المنافذ البحرية الدافئة، ما جعلها تسعى دوماً للوصول إلى البحار المفتوحة، خاصة البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما يفسر جزءاً من سياساتها الخارجية التي سعت إلى التوسع أو بسط النفوذ على المناطق المحيطة بها، سواء في العهد القيصري أو خلال الحقبة السوفياتية أو حتى في المرحلة الحالية من تاريخ روسيا الحديث.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن مجرد حدث سياسي عابر، بل كان زلزالاً جيوسياسياً أثر على روسيا نفسها وعلى النظام العالمي ككل. فبعد أن كانت موسكو قائدة لمنظومة شيوعية عالمية، وجدت نفسها فجأة في موقع الدولة التي تحاول لملمة شتات إمبراطوريتها السابقة، وإعادة تثبيت مكانتها كقوة دولية. وقد ورثت روسيا من الاتحاد السوفياتي العديد من التحديات، منها الحاجة إلى تأمين مجالها الحيوي، وإعادة بناء اقتصادها، واستعادة هيبته الدولية، وهو ما جعلها تنتهج سياسات تستند إلى تاريخها وإمكاناتها الجغرافية والاقتصادية.

بناءً على ذلك، سيتناول هذا الفرع تأثير انهيار الاتحاد السوفياتي على روسيا، وكيف أثر الموقع الجغرافي في تحديد توجهاتها السياسية والاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الغرب وإدارتها لمجالها الحيوي، بالإضافة إلى أثر الجغرافيا في صياغة الاستراتيجية الدفاعية.

في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعلن رسمياً عن انهيار الاتحاد السوفياتي، ما مثل نهاية الحرب الباردة التي شكلت لعقود صراعاً حاداً بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي. ومع هذا التحول، انتقل العالم من حالة الثنائية القطبية إلى مرحلة الأحادية، حيث برزت الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة العالمية المهيمنة. وقد انفردت واشنطن، منذ تلك اللحظة، بتوجيه السياسة الدولية والتحكم بالاقتصاد العالمي، بل وفرضت رؤيتها الفكرية والثقافية على العديد من المجتمعات، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية عسكرية بعيدة المدى، سعت من خلالها إلى الحفاظ على تفوقها ومنع نشوء أي قوة دولية منافسة، بما يضمن استمرار نفوذها وهيمنتها على النظام العالمي<sup>(١)</sup>. فبعد وفاة تشيرنينكو في آذار

١٩٨٥، اختارت اللجنة المركزية ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف رئيسا للحزب الشيوعي وتولي سدة الحكم، وشغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ (٢)، وقد وضع طريق للإصلاح الاقتصادي والتحول الى آلية اقتصاد السوق خلال ٥٠٠ يوم (٣). وكانت له قرارات إعتبرت ثورية وقتها، حيث أقام علاقات مباشرة معالرئيس الأميركي رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر، وانتهج سياسات إصلاحية، وعمل على إعادة بناء الاتحاد السوفياتي وفق منظور جديد، قائم على الديمقراطية وإطلاق الحريات بشكل عام وخصوصا في مجالي الصحافة والإعلام (٤).

وفي ظل المشاكل والاختناقات الكبيرة، أعلن الرئيس الأخير للاتحاد السوفياتي والحاكم الثامن له منذ إنشائه، ميخائيل غورباتشوف، استقالته في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، وذلك في خطاب وجهه إلى الشعب السوفياتي عبر التلفزيون الرسمي للاتحاد، وأشار في الخطاب إلى أن مكتب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية قد ألغي وتم تسليم السلطة الى بوريس يلتسن.

#### ثانيا: إستراتيجية وعقيدة بوتين: إعادة بناء النفوذ الروسي

تُعرف العقيدة العسكرية بأنها الإطار النظري والمفاهيمي الذي تتبناه الدولة رسمياً لتنظيم رؤيتها الأمنية والدفاعية. وتمثل هذه العقيدة مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تهدف إلى صون الأمن الوطني ومنع اندلاع الحروب. كما تُحدّد التوجهات العامة للسياسة العسكرية للدولة، وتُشخّص طبيعة التهديدات المحتملة، بما في ذلك السيناريوهات المتعلقة بالحروب المستقبلية، وذلك في ضوء المتغيرات الاستراتيجية والمصالح الحيوية للدولة (٥).

تنص العقيدة الأمنية الروسية على أن القوة العسكرية تُعدّ عنصراً أساسياً في بناء قوة الدولة، وشرطاً ضرورياً لتحقيق النفوذ ضمن النظام الدولي، وأداة لمواجهة الضغوط المعادية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، تؤكد العقيدة على ضرورة تطوير قدرات القوات المسلحة والأسطول البحري بشكل مستمر (٦).

وحول عقيدة فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، المولود فيلينغراد في السابع من اكتوبر ١٩٥٢، وخريج الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة سان بطرسبورغ عام ١٩٧٥، وكان ناشطاً في بلديتها بعد تقاعده من الكا جي بي عام ١٩٩١. دخل بوتين الكرملين شاباً، وصاحب مقولة ان القوى العظمى تبنى على ثلاثة ركائز: القوى العسكرية والارث الحضاري والثقافي بالإضافة الى الاقتصاد المتين. ففي حين انه لا داعي للجدل حول عظمة الارث الثقافي والترسانة العسكرية المميزة لروسيا، أقر بوتين انه بحاجة للعمل بشكل كبير على الجبهة الاقتصادية، وسعى بقوة لزيادة القدرة الروسية التنافسية وتوجيه البلاد للقوة الاقتصادية لتحقيق الغايات السياسية (٨).

واعتبر بوتين من أكثر الشخصيات السياسية المعاصرة، التي تتعرض سياساتها وممارساتها للتحليل والتقييم، فهناك على الأقل ما يقرب من خمسين كتاباً كبيراً عن بوتين روسيا صدرت في العقد الأخير (٩). ويمتلك بوتين شخصية كاريزماتية ومؤثرة ومقتعة في أوساط الروس لدرجة أن الكثير منهم ذهبوا إلى حد وصفه بالقيصر الجديد أو السلطوي صاحب السلطات الواسعة، لان مؤسسة الرئاسة أو الكرملين في روسيا، تكاد تكون المؤسسة الفاعلة الوحيدة (١٠). حيث تُعد شخصية فلاديمير بوتين مركبة وصعبة التنبؤ، وتتصف بالحيوية والصرامة، وهو ما أعاد إلى الأذهان وصف تشرشل لروسيا عام ١٩٣٩ بأنها "غز غامض مغلف بطلاسم داخل سرداب مظلم". وعلى النقيض من صورة يلتسن الضعيفة، نجح بوتين في فرض هيمنته على النخبة السياسية والفكرية في الداخل الروسي، محافظاً في الوقت ذاته على معدلات تأييد شعبي تجاوزت ٧٠%. في المقابل، دأبت وسائل الإعلام الغربية، ولا سيما الأميركية، على تشبيهه بالزعماء الفاشيين، حيث وصفه زيغيني بريجنسكي في واشنطن بوست بأنه "خليط هزلي بين موسوليني وهتلر"، بينما شبه تشارلز لين الغزو الروسي

لأوكرانيا بما فعله هتلر في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، مستندًا إلى الحجة ذاتها التي ساقها بوتين بشأن حماية مواطنيه من الاضطهاد(١١).

وحول ملامح البوتينية، يمكن وصفها بثلاث عناوين رئيسية:

١- المنقذ القومي: لم تعد مهمة الرئيس الروسي الان إنقاذ الناس من القلة الفاسدة، وإنما حماية الروس جميعا.

٢- المعركة خارج الحدود، والتي تتمثل في التدمير المنهجي للبنوك الخاصة في البلاد لتعزيز القوة المالية لمصارف الدولة.

٣- لاعب دولي وطموح، وذلك عبر إظهار رغبة صريحة لاستخدام القوة العسكرية التقليدية، ووسائل الحرب الهجينة واستعادة وضع روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية(١٢).

واستفاد بوتين من ارتفاع أسعار النفط والغاز أیما استفادة، فقد كان سعر برميل النفط أيام يلتسن 1994 بحدود ١٦ دولارا، ليصبح عام ٢٠٠٤ بحدود خمسين دولارا، وعام ٢٠٠٨ إلى ٩١ دولارا. وكان الاقتصاد الروسي في السنوات الاولى من عهده ينمو بمعدل ٧% سنويا(١٣)، وعمل منذ توليه الرئاسة على كسب تأييد النخب السياسية والعسكرية، حيث نجد أن الحروب الروسية في عهد بوتين بدءا بالحرب الشيشانية وصولا الى النزاع الأوكراني الحالي، دائما ما نتج عنها ترقيات للجنرالات على الاداء المهني المميز، وقدم التمويل اللازم للجيش والقوات الخاصة، وتنامى الدور السياسي لأجهزة السلطة الرئيسية في المجتمع مما جعل الجميع يكن الولاء للرئيس(١٤).

ولان الروس نادرا ما يتحدثون عن عقيدتهم القتالية، ويؤمن قادتهم العسكريون والمخططون الاستراتيجيون، ان المتغيرات تفرض اعتماد المرونة ليس بمستوى التعبوي، بل تتجاوز ذلك الى المستويات العملية. وهذا يعني ان فسحة المناورة في اعتماد الأساليب الحربية هي اكبر بكثير مما هو الحال عليه لدى الكثير من جيوش العالم ومنها الجيش الأميركي الذي أصيب بما يمكن تسميته الفشل السوقي المركب كونه قد جمع بين الفشل في أساليب القتال، والفشل في إدارة صفحة التفاوض التي بدأها في الدوحة(١٥).

بهذه الرؤية واعتمادا على مقولة القيصر الروسي الكسندر الثالث "ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها وأسطولها"، انطلقت قيادة الرئيس بوتين لروسيا الاتحادية، ونجد في كتابات المؤرخ البريطاني ماكس هاستينجز، ان الرئيس فلاديمير بوتين هو الوريث الروحي لجوزيف ستالين(١٦)، وقد عبر كثير من المعلقين الصحفيين والساسة عن دهشتهم من اللغة الجديدة التي استخدمها بوتين في مدينة ميونيخ الالمانية خلال المؤتمر ٤٣ للسياسات الامنية في ١٠ شباط ٢٠٠٧، وانتقاده الصريح للنظام الاحادي والهيمنة الاحتكارية الاميركية، مع ميلها للاستخدام المفرط للقوة في تلك السياسة، محاولا بذلك حجز وتدشين دور روسي جديد في النظام العالمي(١٧). ووجه سهام انتقاداته الى اميركا التي اتهمها بدفع العالم الى متاهة لا قرار لها من النزاعات المستمرة، والتي تعمدت توسيع دائرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتخطيها الحدود السياسية والجغرافية بشتى الوسائل والسبل. وقد اطلق هذه المواقف بعد الانتهاء من بناء المنظومة العسكرية الرادعة لاعداء روسيا، واستعاد قدر كبير من العافية والانضباط، وبعد النمو المتواصل في الاقتصاد حيث سددت روسيا الاتحادية كامل ديونها الخارجية قبل موعدها(١٨). وفي هذا الاطار، قالت آن ابلباوم، ان بوتين يمارس ألعابا خطيرة، لأن نوعية الكتب المعروضة في معرض موسكو، تمجد ابطال الحرب والطيارين الروس وستالين صاحب النصر العظيم والمطرقة والمنجل، وهذا يدل على انبعاث موجه جديدة من التقديس لروسيا، وسياسة خارجية تقوم على توجيه التهديدات للدول المجاورة التي كانت تدور في الفلك السوفياتي السابق(١٩).

وتستند سياسة روسيا الخارجية التقليدية الى مبادئ استراتيجية ثلاثية:

- ١- الحفاظ على روسيا كقوة نووية عظيمة.
  - ٢- الحفاظ على روسيا قوة كبرى في كل اوجه النشاط الدولي.
  - ٣- الحفاظ على روسيا قوة مهيمنة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية في المحيط الامني (البحر الاسود والبلطيق وشرق اوروبا)، وذلك قبل ان يضيف بوتين بعدا جديدا لسياسته الخارجية يقوم على التخلص تدريجيا من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل فيها مع موسكو باعتبارها الطرف المغلوب، ومحاولة إستعادة ما خسرتة على الساحة الدولية بعد انهيار الدولة العظمى (٢٠).
- وعموما فان السياسة الخارجية الروسية يحركها طموح ان إثنين يعزز كل منهما الآخر: تأكيد مكانة روسيا بوصفها إحدى القوى العظمى على الساحة العالمية، وضمان إدارة الشؤون العالمية من قوى عدة تقف على قدم المساواة فيما بينها (٢١).
- وكانت العقيدة الروسية الاولى قد وضعت في عهد الرئيس يلتسن ١٩٩٣، والثانية خلال الفترة الرئاسية الاولى لبوتين عام ٢٠٠٠، والعقيدة الثالثة منتصف شباط ٢٠١٠ خلال الفترة الرئاسية لمديفيد والمعروفة ب "خطة أوبوروني" والتي أدت الى تعميق التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين. ولم يكن أحد في الغرب يعير هذه الوثائق اهتماما على فرض انه في حال كان هناك تغييرات مهمة جارية على صعيد التفكير الروسي، فبالكاد تجري مناقشتها حاليا في وثائق رسمية (٢٢).
- من خلال ما تقدم، نرى ان عقيدة الرئيس بوتين انتصرت، وجعلت أغلبية الشعب الروسي تقف معه والى جانبه في مقارباتها المختلفة للملفات، سواء كانت الداخلية ام الخارجية، لأنه عمل على إعادة احياء وبعث القومية والامجاد الروسية من جديد، وقدمها كدولة عظيمة على المسرح العالمي.

### المطلب الثاني: أوكرانيا في ميزان القوى العالمية

#### أولاً: الموقع الجيوسياسي لأوكرانيا

تمثل أوكرانيا محورا رئيسياً في المعادلة الجيوسياسية بين روسيا والغرب، حيث تعتبرها موسكو جزءاً لا يتجزأ من مجالها الحيوي والاستراتيجي، بينما يراها الغرب ورقة ضغط رئيسية للحد من نفوذ روسيا وتقويض طموحاتها الجيوسياسية. ومنذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، ظلت أوكرانيا ساحة صراع مستمر بين هاتين القوتين، إذ تباينت سياساتها بين التقارب مع موسكو في بعض الفترات، والانفتاح على أوروبا والولايات المتحدة في فترات أخرى.

بالنسبة لروسيا، تعد أوكرانيا امتداداً تاريخياً وثقافياً وجغرافياً لها، ولا يمكنها التقرب منها دون أن تخسر مكانتها كقوة عظيمة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سعت موسكو جاهدة للحفاظ على نفوذها داخل أوكرانيا، معتبرة إياها جزءاً أساسياً من أمنها القومي، حيث تمثل حاجزاً جغرافياً أمام توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو حدودها. ولهذا السبب، جاءت التحركات الروسية، بدءاً من دعم الحكومات الموالية لها، مروراً بضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وصولاً إلى الحرب الأوكرانية عام ٢٠٢٢، كجزء من استراتيجية أوسع لإعادة ترسيخ هيمنة روسيا في محيطها القريب (٢٣).

أما من منظور الغرب، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن أوكرانيا تمثل فرصة استراتيجية لتقويض النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، وتعزيز الأمن الأوروبي من خلال تقليص المجال الجغرافي الذي تتحرك فيه موسكو بحرية. فوجود أوكرانيا كدولة مستقلة ذات توجه غربي يسهم في تحجيم الطموحات الروسية، ويمثل ورقة ضغط فعالة لإضعاف موسكو اقتصادياً وسياسياً. لهذا السبب، دعمت الدول الغربية

الثورات الأوكرانية التي أطاحت بالحكومات الموالية لروسيا، وسعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع كييف، وصولاً إلى دعمها عسكرياً في مواجهة روسيا. بناءً على هذه المعطيات، سيتناول هذا المطلب في **الفرعين الآتيين** تحليل الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا من منظور المفكرين والفلاسفة، وتأثير موقعها الجغرافي، إضافة إلى دراسة علاقتها مع روسيا والغرب من منظور ديموغرافي، اقتصادي، وعسكري، لفهم الأسباب العميقة للصراع القائم حولها، وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لكل من روسيا والغرب.

لطالما شكلت أوكرانيا نقطة محورية في الفكر الاستراتيجي والجيوستراتيجي، حيث نظر إليها العديد من المفكرين والفلاسفة على مر العصور على أنها مفتاح السيطرة على أوروبا الشرقية ومجال نفوذ رئيسي لأي قوة كبرى تسعى لتعزيز مكانتها في النظام العالمي. وبسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، أصبحت أوكرانيا حلقة الوصل بين الشرق والغرب، ما جعلها منطقة تنافس دائم بين روسيا من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى.

في الفكر الجيوستراتيجي، تعد أوكرانيا حجر الزاوية في نظرية "قلب الأرض" التي طرحها الجغرافي البريطاني **هالفورد ماكندر**، حيث اعتبر أن السيطرة على أوروبا الشرقية، بما فيها أوكرانيا، تمنح الدولة المهيمنة نفوذاً واسعاً في السياسة العالمية، وقال إن من مصلحة بريطانيا عدم توحيد أوراسيا تحت مظلة قوة وحيدة<sup>٢</sup>. وانطلاقاً من هذا التصور، تدرك روسيا أن فقدان أوكرانيا لصالح الغرب يعني تهديداً مباشراً لأمنها القومي وتقليصاً لنفوذها الإقليمي. ولهذا السبب، عملت موسكو على إبقاء أوكرانيا ضمن مجالها الاستراتيجي عبر وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية، متبينة رؤية قائمة على استعادة السيطرة التاريخية على هذا الإقليم الحيوي.

من ناحية أخرى، ترى الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن أوكرانيا تشكل فرصة لتوسيع نفوذها في أوروبا الشرقية واحتواء النفوذ الروسي. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، دعمت القوى الغربية استقلال أوكرانيا، وعملت على دمجها تدريجياً في المؤسسات الأوروبية والأطلسية، وهو ما أثار قلق موسكو، ودفعها لاتخاذ إجراءات قوية لمنع تحول كييف إلى حليف غربي بالكامل.

بناءً على هذه الخلفية، سيتناول هذا الفرع تحليل الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا من منظور المفكرين والفلاسفة الاستراتيجيين، بالإضافة إلى إلقاء نظرة حول أهمية شبه جزيرة القرم وتاريخها بين روسيا وأوكرانيا، مع إطلالة مختصرة على أهمية إقليم الدونباس.

### ثانياً: شبه جزيرة القرم بين أوكرانيا وروسيا.

عُرفت شبه جزيرة القرم تاريخياً باسم "تورिका" (Taurica) لدى الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، نسبة إلى قبائل "التور" (Taurians) التي استوطنت المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ. أما التسمية الحالية "القرم"، فهي مستمدة من اللغة التركية وتعني "القلعة" أو "الحصن"، وقد أطلقها العثمانيون خلال سيطرتهم التاريخية على المنطقة. تبلغ مساحة شبه الجزيرة نحو ٢٧,٠٠٠ كيلومتر مربع، ويقدر عدد سكانها بنحو ٢.٤ مليون نسمة. وتكتسب أهميتها الاستراتيجية لوقوعها على البحر الأسود، وقربها من مضيق البوسفور والدرديل، ما جعلها نقطة وصل بين أوروبا الشرقية والبحر المتوسط من جهة، وبين القوقاز وآسيا من جهة أخرى. وتضم تضاريسها ثلاث سلاسل جبلية تُعرف بجبال القرم، تمتد بمحاذاة الساحل الجنوبي، ويصل أعلى ارتفاع فيها إلى ١٥٤٥ مترًا عند جبل رومان-كوش. وتُعد مدينة سيمفروبول العاصمة الإدارية لشبه الجزيرة، وواحدة من أبرز مراكزها الحضرية<sup>(٢٥)</sup>. يشكل الروس حوالي ٦٥% من سكان القرم، والأوكران ١٦% والباقي من النتار المسلمين، وتحوي العديد من الثروات الطبيعية مثل البترول والفحم الحجري والغاز الطبيعي والنحاس وغيره من المعادن، بالإضافة إلى الثروات الزراعية المختلفة، والمياه المعدنية ذات الخصائص العلاجية التي جعلت منها واحدة من أفضل المشافي في العالم<sup>(٢٦)</sup>. وكانت القرم سابقاً جزءاً من الدولة العثمانية، وكان معظم سكانها من

الأصول التركية، ولكن بعد ضعف الدولة العثمانية، بدأ يظهر تواجد الروس، فاحتلت إبان حكم كاترين العظيمة عام ١٧٧٤، وبذلك حصلت روسيا على منفذ على البحر الأسود وكان اول منفذ لها على المياه الدافئة<sup>٢٧</sup>.  
وعام ١٩٤٤، قام ستالين بتوزيع أراضي القرم على العمال القادمين من روسيا، ليتكاثر ويتعاطم الوجود الروسي فيها، وبقيت حتى عام ١٩٥٤ جزءاً من روسيا (٢٨). بع درحيل ستالين عام ١٩٥٣، تولى السلطة نيكيتا خروشوف الذي كان اوكراني الاصل، كمثل العديد من رؤساء الاتحاد السوفياتي الذين ينتمون الى اصول اوكرانية، فدعمها كثيراً وأسس الصناعة فيها، لاسيما الصناعات الحربية وأنشأ مراكز البحوث التكنولوجية، وأصدر رامراً عام ١٩٥٤ بضم شبه جزيرة القرم ووضعها تحت السيطرة الأوكرانية، كهدية لها بعدما كانت تحت السيطرة الروسية، وذلك "من اجل تعزيز الوحدة بين الروس والاوكرانيين" (٢٩)، واحتفالاً بذكرى مرور ٣٠٠ عام على الاتفاق الروسي مع السلاف الشرقيين. وقد وصف هذا التنازل بأنه "خطأ" تاريخي (٣٠). وهبت رياح التغيير غير الموالية لروسيا للمرة الأولى مع قرب انهيار عقد الاتحاد السوفياتي، فرغم وجود أغلبية من أصول روسية في القرم، فقد قرر سكانها الاستقلال مع بقية أوكرانيا. وأثارت أزمة الانفصال هذه، المسؤولين الأوكرانيين الذين كانوا يخشون أن قطاعات كبيرة من النخب الروسية لم تكن مستعدة لقبول استقلال أوكرانيا. وللتأكيد للعالم وأمام المجتمع الدولي، رغبة سكان القرم الانضمام الى روسيا، تم اجراء إستفتاء في ١٦ مارس ٢٠١٤، جاءت نتيجته لصالح الانضمام إلى روسيا بنسبة وصلت الى ٩٦.٧٧% من المشاركين. وفي اليوم التالي للإستفتاء، قدم مجلس النواب في جزيرة القرم الى مجلس الشيوخ الروسي طلب الانضمام الى روسيا الاتحادية، وإيقاف جميع القوانين الاوكرانية في الجزيرة بشكل رسمي (٣١).

### المبحث الثاني أهمية أوكرانيا بالنسبة لكل من روسيا والغرب

#### مقدمة

تعتبر أوكرانيا ساحة صراع متجدد بين روسيا والغرب، حيث تتداخل العوامل الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية في تشكيل العلاقة المعقدة بين هذه الأطراف. فمنذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وجدت أوكرانيا نفسها في موقف حساس، حيث كان عليها الموازنة بين الإرث التاريخي والعلاقات القوية التي تربطها بروسيا، وبين طموحاتها في التقارب مع الغرب والانضمام إلى المؤسسات الأوروبية والأطلسية. وقد أدى هذا التنافس الجيوسياسي إلى سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، بلغت ذروتها في النزاع العسكري الذي اندلع عام ٢٠١٤ بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وتفاقم أكثر في عام ٢٠٢٢ مع التدخل العسكري الروسي المباشر في أوكرانيا.

ديموغرافياً، تتمتع أوكرانيا بتركيبة سكانية متنوعة، حيث يعيش فيها عدد كبير من الناطقين بالروسية، خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية، وهو ما جعل هذه المناطق تميل سياسياً وثقافياً نحو روسيا. في المقابل، تتبنى المناطق الغربية في أوكرانيا توجهاً أكثر ارتباطاً بأوروبا، وتسعى إلى تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد لعب هذا الانقسام الديموغرافي دوراً رئيسياً في تأجيج الصراع الداخلي، حيث استغلت روسيا هذه الانقسامات لدعم الجماعات الانفصالية في شرق أوكرانيا، بينما حاول الغرب تعزيز القوى السياسية الموالية له في كييف.

اقتصادياً، تعد أوكرانيا واحدة من أغنى الدول الأوروبية من حيث الموارد الطبيعية والزراعية، حيث تمتلك احتياطات ضخمة من الفحم والغاز والمعادن، كما أنها تعد من أكبر مصدري الحبوب في العالم. ومع ذلك، فإن اقتصادها ظل مرتبطاً بشكل كبير بروسيا، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة. وقد أدى الصراع بين موسكو والغرب إلى محاولات أوكرانية للحد من الاعتماد الاقتصادي على روسيا، من خلال البحث عن أسواق بديلة

وتعزيز التعاون مع الدول الأوروبية، إلا أن هذه الجهود قبلت بتحديات كبيرة، خاصة مع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها روسيا رداً على السياسات الأوكرانية الموالية للغرب.

### المطلب الاول: الأسباب المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية

أولاً: لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في عام ٢٠٢٢ حدثاً مفاجئاً أو غير متوقع، بل جاءت كنتيجة حتمية لمسار طويل من التوترات السياسية والعسكرية التي تصاعدت على مدار العقود الماضية. فمنذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، ظلت العلاقات بين موسكو وكيف تتأرجح بين التعاون والتوتر، حيث حاولت روسيا الحفاظ على نفوذها في أوكرانيا، بينما سعت كيف، خاصة بعد عام ٢٠١٤، إلى التقارب مع الغرب والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). ومثل ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ نقطة تحول رئيسية في مسار الصراع بين البلدين، حيث رأت موسكو في هذه الخطوة ضرورة استراتيجية للحفاظ على نفوذها في البحر الأسود، بينما اعتبرها الغرب انتهاكاً للقانون الدولي وسيادة أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت حدة المواجهات بين روسيا وأوكرانيا، خاصة مع دعم روسيا للانفصاليين في إقليم دونباس، وفرض الدول الغربية عقوبات اقتصادية على موسكو، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي والعسكري.

لكن الأسباب المباشرة للحرب لم تقتصر فقط على هذه التراكمات التاريخية، بل ارتبطت أيضاً بتطورات حديثة زادت من حدة التوتر. فقد شهدت الأشهر التي سبقت الحرب تصعيداً في التصريحات السياسية بين موسكو وكيف، بالإضافة إلى تعزيز الغرب لدعمه العسكري لأوكرانيا، وهو ما اعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي. كما أن توسع الناتو في أوروبا الشرقية ومحاولات أوكرانيا للانضمام إلى الحلف كان بمثابة خط أحمر بالنسبة لموسكو، التي أعلنت مراراً أن مثل هذه الخطوة ستقود إلى رد فعل عسكري قوي.

إلى جانب ذلك، لعبت العوامل الاقتصادية والعسكرية دوراً رئيسياً في اندلاع الحرب، حيث كانت روسيا تسعى إلى تأمين إمداداتها من الطاقة، وتعزيز سيطرتها على المناطق الاستراتيجية، فيما كانت أوكرانيا تحاول تعزيز قدراتها الدفاعية وتوطيد علاقاتها مع الغرب لمواجهة التهديد الروسي. هذه التناقضات أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب، في ظل فشل الجهود الدبلوماسية في نزع فتيل الأزمة.

تعد أوكرانيا واحدة من أكثر الدول حساسية في الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية، حيث تمثل ساحة رئيسية للتنافس بين روسيا والغرب، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والأمن والاستراتيجية الإقليمية. فمنذ استقلالها عام ١٩٩١، وجدت أوكرانيا نفسها في موقع استراتيجي حساس، كونها تقع على الخط الفاصل بين النفوذ الروسي والتوسع الغربي. ومع مرور الوقت، تحولت بعض القضايا إلى عوامل رئيسية في تأجيج الصراع بين الطرفين، مثل ملف الطاقة، ومساعي أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتداعيات الناتجة عن حرب جورجيا عام ٢٠٠٨، إضافة إلى تصاعد نفوذ التيارات القومية المتشددة داخل أوكرانيا.

لعب قطاع الطاقة دوراً حاسماً في العلاقات بين موسكو وكيف، حيث تعتمد أوكرانيا بشكل رئيسي

### ثانياً: الخلافات حول مشاريع الطاقة وانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي والناتو

لطالما لعبت الطاقة دوراً محورياً في العلاقات بين أوكرانيا وروسيا، حيث تشكل إمدادات الغاز الطبيعي أحد أهم الملفات الجيوسياسية بين البلدين. فبعد استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي، ورثت البلاد شبكة أنابيب الغاز التي تربط روسيا بأوروبا، مما جعلها عنصراً حاسماً في تجارة الطاقة بين الشرق والغرب. وقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد أوكرانيا على الغاز الروسي من جهة، وإلى اعتماد روسيا على الأراضي الأوكرانية كمر

رئيسي لصادراتها إلى أوروبا من جهة أخرى، مما خلق حالة من التشابك الاقتصادي والسياسي بين البلدين، تحولت لاحقاً إلى أداة ضغط استراتيجية في الصراع القائم بين موسكو وكييف.

ومع تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا، استخدمت موسكو الطاقة كسلاح سياسي، حيث قامت بقطع إمدادات الغاز في عدة مناسبات. كما سعت إلى إنشاء مشاريع بديلة، مثل مشروع "السييل الشمالي" و"السييل الجنوبي"، لنقل الغاز إلى أوروبا دون المرور عبر الأراضي الأوكرانية، مما شكل تهديداً كبيراً لاقتصاد كييف، الذي يعتمد على رسوم عبور الغاز كمصدر دخل رئيسي.

في الوقت نفسه، سعت أوكرانيا إلى تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية عبر تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). فمُنذ أوائل الألفية الثالثة، بدأت أوكرانيا في التوجه نحو التكامل مع الغرب، حيث وقعت اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي، كما حصلت على "خطة عمل" مع الناتو تهدف إلى إدماجها في الحلف. وقد أثارت هذه التحركات غضب روسيا، التي رأت فيها تهديداً مباشراً لنفوذها في المنطقة، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة، مثل تقديم دعم للأحزاب الموالية لها داخل أوكرانيا، والضغط على كييف عبر العقوبات الاقتصادية.

ومع وصول الأزمة إلى ذروتها في عام ٢٠١٣، تصاعد الخلاف حول توقيع اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، حيث قرر الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش التراجع عن توقيع الاتفاقية تحت ضغط روسي، وهو ما أشعل احتجاجات شعبية واسعة في كييف، عُرفت باسم ثورة الميدان الأوروبي، التي أدت لاحقاً إلى سقوط حكومته وتفاقم الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

بناءً على ذلك، سيتناول هذا الفرع تحليل دور مشاريع الطاقة في تأجيج التوترات بين أوكرانيا وروسيا، وتأثير أزمات الغاز الطبيعي على العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى دراسة تداعيات مساعي أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على استقرار المنطقة، وكيف ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تصاعد الأزمة بين موسكو وكييف.

### ثالثاً: الخلافات حول مشاريع الطاقة والغاز الطبيعي

منذ ما قبل مطلع الألفية الثالثة، يشهد العالم تصاعداً في ما يصفه عدد من الخبراء والمحللين الاستراتيجيين بـ"حرب الغاز العالمية". ويشير هؤلاء إلى أن وتيرة هذه الحرب اشتدت بشكل ملحوظ مع اقتراب نضوب الاحتياطات النفطية التقليدية، والتوجه المتزايد نحو الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي بديل للطاقة. ويُعزى هذا التوجه إلى ما يتميز به الغاز من كفاءة طاقة عالية، وانخفاض نسبي في كلفته البيئية والاقتصادية، مقارنة بغيره من المحروقات الأحفورية. وتُعدّ موارد الطاقة، وعلى رأسها الغاز، من العوامل الجوهرية في بنية القوة الشاملة للدول، ليس فقط من منظور اقتصادي، بل لما لها من دور حاسم في تحديد موقع الدولة ضمن النظام الدولي (٣٢). ويُقدّر الاحتياط العالمي "شبه المؤكد" من الغاز الطبيعي استناداً لبعض المصادر، وفق احصائيات العام ٢٠١٣ بنحو ١٩٠ تريليون متر مكعب، وهي تكفي لحوالي ٦٠ سنة قادمة بوتيرة المصروف السنوي الحالي (٣٣).

وفي ١١ ديسمبر ١٩٩٧، وافقت الدول الصناعية الكبرى، في كيوتو - اليابان، على اتفاقية خفض الانبعاثات الكلي للغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، واتجهت الدول الكبرى ومنها الدول الأوروبية إلى الاعتماد بقوة على الطاقة المتولدة من الغاز بدلاً من النفط. ويرى البعض أنه منذ ذلك التاريخ بدأت "الحرب المقدسة" من أجل الغاز، وحدث تحول عام في اتجاهات السوق وبنيتها الرئيسية. وقد تحركت سوق الغاز الدولية في السنوات الأخيرة، في نطاقاتها الثلاثة الرئيسية وهي: الأسواق المحلية الوطنية، الأنابيب العابرة للقارات، بالإضافة إلى الشحنات المسالة.

وتسعى روسيا الى تأمين امدادات الطاقة من النفط والغاز من خلال تأمين طرق المواصلات البحرية والبرية<sup>(٣٤)</sup>. وتعتبر أنابيب الغاز العابرة للقارات "شرايين الطاقة الجديدة" كما يسميها البعض، والتي تزداد طولاً يوماً بعد يوم، حيث يتم يوميا إضافة عشرات الكيلومترات منها على سطح الكوكب. وهذه الأنابيب صارت بمثابة "حبال السرة" للعديد من الدول وبخاصة دول أوروبا الغربية.

### المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا

#### أولاً: أوكرانيا في الاستراتيجية الروسية

تُعد أوكرانيا من الناحية التاريخية ذات صلة وثيقة وعميقة بروسيا، إذ تعود جذور هذه العلاقة إلى أكثر من ألف عام، حين نشأت الدولة الروسية الأولى في إطار "إمارة كييف - روس"، التي يُنظر إليها بوصفها مهد الحضارة السلافية الشرقية. ومع تعاقب الأزمنة، أصبحت أوكرانيا جزءاً من الأراضي الروسية، وشهدت نزاعات متكررة بين النزعة القومية الأوكرانية والسلطة المركزية، غالباً ما وُجّهت بالعنف. وقد تقاسمت الإمبراطورية الروسية وبولندا أراضي أوكرانيا حتى قيام الثورة البلشفية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧، والتي أدت إلى تأسيس جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية كإحدى الجمهوريات المؤسسة للاتحاد السوفياتي، ومنحها مقعداً في الأمم المتحدة منذ تأسيس المنظمة الدولية.

وفي عام ١٩٣٩، ضُمّ الجزء الغربي من أوكرانيا إلى الدولة السوفياتية بموجب الاتفاق السوفياتي-الألماني، بعد الغزو النازي لبولندا. ورغم الأهمية الاستراتيجية والتاريخية التي تمثلها أوكرانيا بالنسبة لروسيا، فقد اعترفت موسكو باستقلالها عام ١٩٩١ إثر انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وذلك في ظل ظرف داخلي روسي هشّ لم يسمح حينها بخوض مواجهة سياسية أو جيوسياسية حاسمة بشأن المسألة الأوكرانية<sup>(٣٥)</sup>.

لروسيا الاتحادية ثلاث بوابات رئيسية هي: آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا، وتعد الأخيرة أخطرها على الإطلاق، فعبر السهل الأوكراني مرت الجيوش الأوروبية الغازية إلى روسيا في حربين بالغتي الأثر على رؤية الروس القومية، وهما الحرب النابوليونية والحرب النازية الألمانية<sup>(٣٦)</sup>. لذا فإن أوكرانيا تعتبر خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري الاستراتيجي عنها، وأي زعزعة للأمن في أوكرانيا، يعتبر تهديداً مباشراً لأمن روسيا القومي، وأي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعد جزءاً من مشروع خارجي يهدف إلى محاصرة روسيا.

وقد قام الرئيس بوتين بحربه الحالية على أوكرانيا، والتي تعتبر نموذجاً من نماذج الحروب الاستباقية، بسبب موقعية وأهمية أوكرانيا في المنظور الروسي، والتي يمكن تحديدها بالنقاط الآتية<sup>(٣٧)</sup>:

- ١- التأكيد على قوة روسيا وتأثيرها على أمن الطاقة الأوروبي، فحوالي ٨٥ % من النفط والغاز الروسيين يمران إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا والتي تعتبر دولة عبور الطاقة بامتياز.
- ٢- إيصال رسائل عسكرية لاميركا والغرب بأن مسألة المنافذ البحرية تعتبر قضية حياة أو موت بالنسبة لروسيا، وبأن الوصول إلى المياه الدافئة لا يمكن أن يتم إلا من خلال أوكرانيا.
- ٣- تكريس النفوذ الذي تفرضه الدول الكبيرة على الدول الصغيرة المجاورة لها.
- ٤- ضمان الأمن القومي الروسي بالحفاظ على أوكرانيا ضمن معسكرها، فمحاولات قلب نظام الحكم في أوكرانيا إلى نظام معادٍ لروسيا لن يمر ابداً.

ويرى ستيفنالت، أن النظرية الواقعية تفسر ما يحصل في أوكرانيا أكثر من أية مقاربة نظرية أخرى. فالواقعية تؤكد أن الدول كلها تخشى على أمنها، لعدم وجود قوة عالمية مركزية تنظم العلاقات الدولية (السلطة المركزية العالمية الناضجة)، والنظام الدولي يتصف الفوضى وعدم الانتظام، فلكل يحاول ان يعتمد على ذاته أو على تحالفات لحماية أمنه من أي عدوان<sup>(٣٨)</sup>.

وفي عام ٢٠١١ كتب الرئيس بوتين مقاله تناول فيها أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، وقال ان وجود نظام معادٍ لروسيا في أوكرانيا يعتبر بمثابة استخدام أسلحة الدمار الشامل. وبعدها بعشر سنوات، اي في تموز ٢٠٢١، نشر بوتين مقالا باللغتين الروسية والاوكرانية بعنوان "الوحدة التاريخية للروس والأوكرانيين"، أعاد فيه تأكيد وجهة نظره القائلة بأن الروس والأوكرانيين هما "شعب واحد" او على الاقل سيكونون، لولا تدخل القوى الخارجية التي اوجدت جدارا بينهما، فجميعهم من نسل روسيا القديمة ومرتبون بدين ولغة واحدة، واذاف أن "السيادة الحقيقية لأوكرانيا ممكنة فقط بالشراكة مع روسيا"، وأن أوكرانيا الحديثة هي نتاج خالص للحقبة السوفييتية، وتشكلت في معظمها على أراضي روسيا التاريخية. وجدد انتقاده الشيوعية، وقال ان أفكار لينين "أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي"، وزرع هو ورفاقه فعليا قنبلة ذرية تحت مبنى يسمى روسيا، ثم فجرت فيما بعد بسبب هذه الأفكار (٣٩).

وفي اشارة لأهمية روسيا الجغرافية ومعها أوكرانيا، قال الرئيس بوتين عند توليه الرئاسة: "نحن قوة عالمية ليس بسبب أننا قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية محتملة، بل نحن كذلك لأسباب جغرافية، فمن لم يحزن على انهيار الاتحاد السوفياتي لا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة لا عقل له" (٤٠).

ويعتقد بعض الخبراء ان روسيا تعد نفسها دولة عظمى مع اوكرانيا وبلد عادي من دونها. وكان الرئيس يلتسين أكد أن أوكرانيا تعد بلدا ذا أهمية قصوى للمجال الحيوي الروسي، وقال "من دون أوكرانيا، فإنه من المستحيل أن نتخيل روسيا" (٤١)، فأوكرانيا قد تكون مجرد ركن من أركان أوروبا، ولكنها هي حتما مركز الصراع الرئيسي مع روسيا (٤٢). فأوكرانيا تحتل المرتبة السادسة بين شركاء روسيا التجاريين رغم انخفاض التبادل التجاري بينهما بسبب الازمة الاقتصادية العالمية (٤٣).

### ثانيا: أوكرانيا في الاستراتيجية الأميركية

تشكل أوكرانيا مرتكزا رئيسيا وإستراتيجيا في السياسة الاميركية وذلك بدافع تحقيق الأمن القومي الأميركي من التهديدات الروسية، في ظل تفوق الأخيرة في مجال الصواريخ الاستراتيجية، لذا فهي تعمل وبشكل دؤوب على ايجاد مناطق عازلة بينها وبين روسيا، وتطويقها وحصرها في مجال جيوليتيكي ضيق، ما يمنعها من الاستفادة من مميزات موقعها الاستراتيجي في قلب العالم، لانها محصنة ضد القوة البرية من خلال خط الدفاع الأول المتمثل في أوروبا الغربية، وخط الدفاع الثاني المتمثل في أوروبا الشرقية (٤٤). وتعمل الولايات المتحدة على توسيع الجبهة الامامية للقوة البحرية للمطابقة مع حدود القوة البرية، ما يعزز من قدراتها ويمنحها أفضلية في السيطرة على العالم. وتهدف من وجودها في المنطقة، الى دعم الحليف الأوروبي وتعزيز أمنه وإرساء الاستقرار الاقتصادي والسياسي عنده، وخلق عدو مفترض حتى لا تعاني من فراغ استراتيجي، ما يؤثر على مصالح الجماعات الفاعلة في السياسة الأميركية وبالأخص المركب العسكري والمجاميع الصناعية، والتخوف من شراكة سياسية اوروبية روسية تؤدي إلى قيام نظام إقليمي أوروبي بعيد من الهيمنة الأميركية (٤٥).

وكانت اوكرانيا قد حظيت بأهمية كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحليفها الاستراتيجية بريطانيا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل: "إذا أرادت الدول الغربية أن تقضي على الاتحاد السوفياتي فعليها أن تفصل أوكرانيا عن روسيا". وتواصل الولايات المتحدة الاميركية دفع روسيا بعيدا خلف أسوار الطوق السوفياتي القديم، وذلك تطبيقا لنصيحة بريجنسكي، "إذا أردنا التخلص من روسيا علينا أن نفصلها عن أوكرانيا". والأرجح اليوم أن هذه النصيحة غلبت على ما عداها من التحذيرات، رغم اعتراض فرنسا وألمانيا وإيطاليا عام ٢٠٠٨ على ضم أوكرانيا إلى الناتو، وتحويلها كما بولندا وتشيكيا، إلى خطوط الهجوم الأميركي الأولى ضد روسيا، ونشر درع الصواريخ المضادة فيها، مع ضبط

الانتشار ما دون تسليحها نوويا خوفا من اندلاع أي هجوم نووي روسي يهددها بضربة ثانية في عقر دارها(٤٦).

وتعني اوكرانيا الكثير للغرب والناتو، فهي ثاني اكبر دولة اوروبية بعد روسيا، وبالتالي فان اندماجها معها، ربما يعيد الى الازهان بدايات تشكل الاتحاد السوفياتي، ولكن بشكل عصري يتماشى مع المعطيات العالمية الراهنة بما يخلق قوة موازية لحلف الناتو والاتحاد الاوروبي(٤٧). وكان هناك وجهات نظر غربية قد تبلورت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، تقول أنه من غير المستبعد أن تعود روسيا إلى سياساتها التقليدية التوسعية، خاصة وأن الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين وبعد توليه الرئاسة عام ٢٠٠٠، صرح بأن تفكك الاتحاد السوفياتي كان كارثة جيوبوليتيكية لروسيا. ولهذا ترى الولايات المتحدة الأميركية ومن ورائها المعسكر الغربي، أن الطموحات القومية فيها لا زالت متجذرة وقوية. لذلك فان الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى سحب اوكرانيا بكافة الوسائل من الفلك الروسي نحو المعسكر الغربي، لضمان عدم ظهور روسيا من جديد كمنافس للولايات المتحدة، وحرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية والضغط سياسيا واقتصاديا عليها، وتقليص إمكاناتها النووية الصاروخية وضمان أمن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين من جهة، واستعمال التهديد الروسي القريب من أوروبا كذريعة لإبقاء التواجد العسكري الأميركي فيها من جهة أخرى، لإحتواء فرنسا وألمانيا وإفشال جهودهما السياسية نحو محاولة استقلالية قرار أوروبا عن الولايات المتحدة(٤٨).

#### الخاتمة

توضحُ دراسة الباب الأول أنّ النزاع بين روسيا وأوكرانيا لم يكن مجردَ خلافٍ سياسيٍ حديثٍ، بل هو امتدادٌ لصراعٍ جيوسياسيٍّ طويلٍ الأمد، تعودُ جذوره إلى انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، حيثُ وجدتُ أوكرانيا نفسها في مفترق طرق بين روسيا التي تعتبرها جزءاً من مجالها الحيوي، والغرب الذي يسعى إلى ضمّها إلى منظومته السياسيّة والاقتصاديّة. وقد أدّى هذا التناقض إلى سلسلةٍ من الأزمات التي تصاعدت مع مرور الوقت، ممّا جعل أوكرانيا ساحة مواجهةٍ بين الشرق والغرب. وقد مثل الموقع الجغرافي لأوكرانيا عاملاً رئيسياً في فهم هذا الصراع، إذ إنّها تُشكّلُ حاجزاً جغرافياً بين روسيا وأوروبا، ممّا جعلها محطّ اهتمامٍ استراتيجيٍّ لكلّ من موسكو والغرب، ترى روسيا في أوكرانيا جزءاً لا يتجزأ من أمنها القوميّ، حيثُ كانت تاريخياً جزءاً من الدولة الروسيّة الكبرى، كما أنّ البحر الأسود الذي تطلّ عليه أوكرانيا يُمثّلُ منفذاً استراتيجياً مهماً لموسكو، في المقابل يرى الغرب أنّ أوكرانيا تُشكّلُ فرصة له، من أجل توسيع نفوذه في أوروبا الشرقية واحتواء النفوذ الروسيّ، ممّا جعل الصراع حولها حتمياً.

على المستوى السياسيّ، شهدت أوكرانيا اضطراباتٍ متكرّرةً كانت أبرزها الثورة البرتقاليّة عام ٢٠٠٤، التي أطاحت بالحكومة الموالية لموسكو، ثمّ أحداثُ ٢٠١٤، التي أدت إلى ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم وتصاعد الحرب في دونباس، وقد عكست هذه الأحداث الانقسام الداخليّ في أوكرانيا بين المناطق الشرقيّة الناطقة بالروسيّة التي تميل إلى موسكو، والمناطق الغربيّة التي تطمح إلى الاندماج مع الاتحاد الأوروبيّ، وقد فشلت جميع المحاولات لاحتواء هذا الانقسام، ما جعل البلاد عرضةً لمزيدٍ من التدخّلات الخارجية والتصعيد العسكريّ.

إنّ تحليل مجمل هذه التطوّرات يُشير إلى أنّ الصراع بين روسيا وأوكرانيا ليس مجردَ نزاعٍ إقليميٍّ عابر، بل هو مواجهةٍ أعمقُ ترتبطُ بإعادة تشكيل التوازنات الدوليّة والنظام العالميّ، حيثُ لم يقتصر الخلافُ على القضايا الحدوديّة أو الأمنيّة، بل امتدّ ليشمل قضايا الطاقة، والاقتصاد، والتحالفات العسكريّة، وقد أصبح هذا الصراع

جزءاً من المنافسة العالمية بين الشرق والغرب، حيث تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى فرض نفوذها في المنطقة وتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد. وفي ظل استمرار المواجهة العسكرية بين روسيا وأوكرانيا، يبدو أن العالم يقف أمام مرحلة جديدة من التحولات الجيوسياسية، حيث تتزايد حدة الاستقطاب بين القوى الكبرى، ويُعاد رسم موازين القوة وفق معادلات جديدة، ومع استمرار الدعم الغربي لكيف، وتعزيز روسيا لوجودها العسكري والاقتصادي، فإن هذا النزاع لن يُحسم بسهولة، بل سيظل مفتوحاً على سيناريوهات مختلفة، تعتمد على تطورات الحرب، وردود الفعل الدولية، وقدرة الطرفين على التوصل إلى تسوية مقبولة تُنهي هذا الصراع الممتد.

### ملخص البحث

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية والتي افجرت في شباط/فبراير ٢٠٢٢، لحظة مفصلية في مسار الصراع الروسي-الأميركي والعلاقات الدولية المعاصرة، نظراً لما انطوت عليه من تداعيات استراتيجية شاملة تجاوزت نطاقها الجغرافي المباشر، ولامتد بنية النظام العالمي بجميع مكوناته، إذ لم يكن هذا النزاع مجرد حادث عسكري عابر، بل مثل ذروة تراكمات تاريخية وجيوسياسية ممتدة، عكست تحولات كبرى كانت تتشكل تدريجياً منذ نهاية الحرب الباردة.

وتعود جذور الأزمة إلى تشابك العوامل التاريخية والجغرافية والاستراتيجية بين روسيا وأوكرانيا في سياق مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من تمدد غربي باتجاه الشرق، عبر توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومحاولة إدماج أوكرانيا في الفضاء الأوروبي-الأميركي، وهو ما اعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي ومجالها الحيوي التقليدي.

### الكلمات المفتاحية

- روسيا
- اوكرانيا
- أميركا
- حلف شمالي الاطلسي
- الاتحاد السوفياتي
- النظام الدولي
- الصراع الاستراتيجي
- التحولات الجيوسياسية

(١) نبيه الاصفهاني، انطلاقة جديدة لروسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص ٢٦٩.

(٢) ستروب تالبوت واخرون، ميخائيل غورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة، دمشق، ترجمة دار طلاس، ١٩٩٠، ص ٤٠.

(٣) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والتغيرات الدولية، بيروت، دار منهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧.

(٤) أمينهويدي، البرويسترويكيا وحرب الخليج الأولى-التحولات الاستراتيجية الخطيرة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٧٩، ص ٦٨.

(٥) حسن سلمان البيضاني، المدخلات العملياتية والمخرجات الاستراتيجية في الحرب الروسية الأوكرانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢ / ٣ / ٢٨، ص ٢.

(٦) بافل باييف، القوة العسكرية الروسية وسياسة الطاقة - بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٧ Charles J. Shields, Vladimr Putin, New York, Chelsea House Publishers, 20007, P,59.

- (<sup>٨</sup>) Jeffrey Mankoff; Russian Foreign Policy and the United States After Putin, Problems of Post-Communism vol. 55, no. 4, July/August 2008, p48.
- (<sup>٩</sup>) سمير مرقس، البوتينية - مشروع روسيا بوتين، موقع بوابة الاهرام، ١٢ يناير ٢٠١٩، السنة ١٤٣، العدد ٤٨٢٤٩.
- (<sup>١٠</sup>) ايمن طلال يوسف، روسية البوتينية بينا الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٣٥٨، ٢٠٠٨، ص ٧٧.
- (<sup>١١</sup>) احمد دياب، بين التحالف والإنصاف- فلاديمير بوتين - هليعيد إنتاج هتلر- سياسة الاستيلاء، مجلة العرب الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، عدد ١٥٩٦، يونيو ٢٠١٤، ص ١٦.
- (<sup>١٢</sup>) ميرا ميلوسيفيتش جواربستي، ترجمة: انتصار حسن، البوتينية - ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي؟، موقع معهد "إلكانو" الملكي، ٢٠١٨/٣/١.
- (<sup>١٣</sup>) وولتر لاكوب، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠١٦، ص ١٠٠.
- (<sup>١٤</sup>) ليليا شيفتسوف، روسيا بوتين، ترجمة ساشا، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦، ط ١، ص ١٧٧.
- (<sup>١٥</sup>) حسن سلمان البيضاني، المدخلات العملية والمخرجات الاستراتيجية في الحرب الروسية الأوكرانية، مرجع سابق، ص ٧.
- (<sup>١٦</sup>) صحيفة الغاردين البريطانية، بوتين وريث ستالين، ٢٦/١١/٢٠٠٦.
- (<sup>١٧</sup>) نورهان حسن الشيخ، الاستجابة المرنة - موسكو في المعادلات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للابحاث والدراسات، العدد ٢١٩، المجلد ٥٥، يناير ٢٠٢٠، ص ٢٥.
- (<sup>١٨</sup>) ان ابلبوم، وساس بوتين تجاه اميركا، الواشنطن بوست، ٢٦/٢/٢٠٠٧.
- (<sup>١٩</sup>) ان ابلبوم، انبعاث روسيا من جديد، الدبلي تلغراف، ٥/٦/٢٠٠٧.
- (<sup>٢٠</sup>) عقيدة موسكو الجديدة، اعادة الاعتبار الى النفوذ السوفياتي وتفعيل الفيتو الروسي، مجلة معلومات، العدد ١٤٦.
- (<sup>٢١</sup>) جرايمي هيرد، فصل القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين - رؤى متنافسة للنظام العالمي، الامارات العربية المتحدة - دبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٠٥.
- (<sup>٢٢</sup>) وولتر لاكوب، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، مرجع سابق، ص ١٥٩.
- (<sup>٢٣</sup>) محمد رفعت الامام، الازمة الأوكرانية واحتمالات التصعيد، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠، يناير ٢٠٠٥.
- (<sup>٢٤</sup>) Haiford Mackinder, The Geographical Pivot of History, The geographical journey, vol170, no4, Dec 1904, p298.
- (<sup>٢٥</sup>) سمجة ناصر خليف، شبه جزيرة القرم، موقع موضوع، ٨/٢/٢٠١٦.
- (<sup>٢٦</sup>) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٨٠.
- (<sup>٢٧</sup>) Simon Dixon, Catherine the great, Harper Collins Ebooks, 2009, P,288
- (<sup>٢٨</sup>) محمد صفوان جولاق، "أوكرانيا وانفصال القرم الواقع والمآل"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٤، ص ٣.
- (<sup>٢٩</sup>) نورهان حسن الشيخ، روسيا من دور فاعل الى دور قائد، السياسة الدولية، مجلة الاهرام، العدد ٢٠٤، ابريل ٢٠١٦.
- (<sup>٣٠</sup>) مايكل كوفمان وآخرون، عبر من عمليات روسيا في القرم وشرق أوكرانيا، ط ١، كاليفورنيا، مؤسستراند، ٢٠١٧، ص ١٤.
- (<sup>٣١</sup>) محمد الكوخي، الازمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب، مرجع سابق، ص ١٤٧.
- (<sup>٣٢</sup>) محمد جاسم حسينا الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة، مرجع سابق، ص ١١.
- (<sup>٣٣</sup>) عبدالامير رويح، الغاز الطبيعي.. وقود لحروب وصراعات قد تستمر طويلا، موقع شبكة النبا المعلوماتية، ٩/٥/٢٠١٥.
- (<sup>٣٤</sup>) Faieq Hassen, the power vacuum and the authority of info mal actors, Russian law journal, university of Baghdad, 2023, p170
- (<sup>٣٥</sup>) بشير موسى نافع، الازمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، قطر، موقع مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٤، ص ٤.
- (<sup>٣٦</sup>) فيرونيا فرنسيس حلیم، جيوبوليتيك السياسة الخرجية الروسية، دراسة في اثرا الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار، جامعة الاسكندرية، المجلد ٤، العدد ٨، يوليو ٢٠١٩، ص ١٦٩.
- (<sup>٣٧</sup>) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص ٤٣.

Stephen Walt, « An International Relations Theory guide to Ukraine's War, see the link: <sup>(٣٨)</sup>  
<https://bit.ly/461xjcn>, 20/5/2022.

<sup>(٣٩)</sup> الحبيب الأسود، الحرب الروسية - الأوكرانية بين نبوءة هنتغتون ووصايا بريجنسكي، موقع صحيفة العرب،  
٢٠٢٢/٣/٥.

<sup>(٤٠)</sup> مجيد مطر، أوكرانيا والسياسة المكانية الجديدة لروسيا، نداء الوطن، ٢٠٢٢/٣/١٤.

<sup>(٤١)</sup> Helena Yakovlev Golani ; Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem, 2011, p39

<sup>(٤٢)</sup> ابراهيم خان، العالم الثاني والسلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ٥٧.  
<sup>(٤٣)</sup> ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، مصر، مركز الاهرام للدراسات والنشر، ٢٠١٣، ط ١، ص ٧٧.

<sup>(٤٤)</sup> James Greene, Russian Responses to NATO and EU Enlargement and Outreach, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, chathamhouse, N2, June 2012, p 16.

<sup>(٤٥)</sup> عبد الوهاب بن يخلف، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية بجامعة حسينية بن بو علي بالشلف، العدد ١١، ٢٠١٤، ص ٩٥.

<sup>(٤٦)</sup> المواجهه الروسية الاطلسية في اوكرانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٢/٢/٢٨.

<sup>(٤٧)</sup> محمد رفعت الامام، الازمة الأوكرانية واحتمالات التصعيد، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠، يناير ٢٠٠٥.

<sup>(٤٨)</sup> حمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وتأثيرها على الأمن القومي العربي، دمشق، المجلد ٢٦، عدد ٢٠١٠، ص ٦٧.

